دعم المناطق الصناعية عبر العناقيد في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

THE ROLE OF INDUSTRIAL ZONES ACROSS CLUSTERS IN PROMOTING SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES

[1] حمزة بعلي*، [2] بن جلول خالد
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

تاريخ الإيداع: 2019/10/11 تاريخ المراجعة: 2019/12/06 تاريخ القبول: 2019/12/31

ملخص:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رائدا في الاقتصاد سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية، ويتمثل دورها في العديد من المؤشرات كالمساهمة في حل مشاكل البطالة، أو سد حاجات السوق، تلبية رغبات الزبائن في مجالات لا تدخلها الشركات الكبيرة، لذا وجب البحث عن شكل جديد لتحسين أدائها، وهذا ما ظهر في شكل صورة العناقيد الصناعية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المناطق الصناعية من خلال ما يعرف بالعناقيد الصناعية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الصناعة، المناطق الصناعية، العناقيد الصناعية.

تصنيف JEL: R11، L24

Abstract :

Les PME jouent un rôle de premier plan dans l'économie, tant dans les pays industrialisés avancés que dans les pays en développement. Elles jouent un rôle dans de nombreux indicateurs, comme contribuer à résoudre les problèmes de chômage ou répondre aux besoins du marché, afin de répondre aux besoins des clients dans des domaines non inclus par les grandes entreprises. Cette étude vise à clarifier le rôle des zones industrielles à travers ce que l'on appelle les clusters industriels dans la promotion des petites et moyennes entreprises.

Key words*: *Petites et moyennes entreprises, industrie, zones industrielles, grappes industrielles.

***Jel Classification Codes* : R11, L24**

توطئة:

يعد القطاع الصناعي قطاعا أساسيا لما يؤديه من دور في حركية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، إلى جانب إمكانية مساهمته في تقليص حجم الواردات السلعية وبالمقابل رفع حجم الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وخلال المسيرة التاريخية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، نجد أن مطلع السبعينات كان بداية لوضع مخططات تنموية لدعم جانبين أساسيين : الثورة الصناعية والثورة الزراعية، الجزائر تسعى اليوم جاهدة للنهوض باقتصادها بناء على استراتيجيات صناعية لأنها أدركت ومنذ زمن بعيد رغم كونها بلد غني بالثروات الطبيعية، إلا أن الاقتصاد القائم على المحروقات هو اقتصاد مبني فوق جبل بركاني يحتمل أن يفور دون سابق إنذار.

*المؤلف المرسل :حمزة بعلي الإيميل: baali.hamza@univ-guelma.dz

P-ISSN: 2710-8708

إن المناطق الصناعية تعتبر ظاهرة حضارية على المستويين البيئي والتنموي كونها تنهي متاعب المنشآت المخالفة ضمن التجمعات السكانية من جهة، وتحقق إمكانية إقامة المشاريع الصغيرة أو المتوسطة والتي تعد شرايين الصناعات الكبيرة من جهة أخرى، وقد انطلقت استراتيجية المناطق الصناعية من قناعة الدولة بضرورة تعزيز القدرة التنافسية للصناعة وتحقيق التكامل في مختلف قطاعاتها نظرا لما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية إقليمية ودولية فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية وما أدت إليه من اختزال للزمن والمسافات في المعاملات وزيادة المكون المعرفي في كلفة المعدات والخدمات وظهور عنصر التجديد كأساس ثالث لزيادة الترويج للمنتجات إضافة إلى الجودة والسعر.

تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول، وتشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني.

من بين أهم إفرازات المحاولات الإصلاحية للاقتصاد الجزائري، تأهيل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تعمل في المجال الصناعي لذلك، نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على: فيما تكمن مساهمة المناطق الصناعية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وذلك من خلال إبراز النقاط التالية:

- المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني.
- المحور الثاني: المناطق الصناعية في الجزائر.
- المحور الثالث: دعم المناطق الصناعية من خلال العناقيد الصناعية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني:

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا الحالي باعتبارها الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل تسارع التحولات الإقليمية والدولية، وسنحاول في هذا المحور أن نتعرف على مختلف المعايير المقترحة لتعريفها، والخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى واقعها على المستوى الوطني.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما منها الصناعية لها القدرة على توفير المزيد من فرص العمل إضافة إلى قدرتها على العمل في مجال إنتاج الخدمات الصناعية والحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة ما يساهم بتغطية احتياجات السوق المحلية من هذه السلع لأنها مساهمة في إنشاء صناعات وخدمات محلية جديدة وفي تطوير الصناعات القائمة باعتبارها نواة لإنشاء صناعات أكبر حجما" (1).

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها:

تتباين الآراء حول وجود تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف بين دولة وأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومراحل نموها ومستوى التقدم التقني فيها فرغم أهمية الصناعات المتوسطة والصغيرة وانتشارها في دول العالم كافة إلا انه لا يوجد تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاستدلال على هويتها وتمييزها عن بقية أنواع الصناعة (كبيرة وحرفيه ...).

يمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالا إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1– العوامل الاقتصادية: وتضم ما يلي

أ– اختلاف مستويات النمو ب– تنوع الأنشطة الاقتصادية ج– اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

2– العوامل التقنية: عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات فان ذلك يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة

3– العوامل السياسية:

أما البنك الدولي فمن جهته تبنى التعريف التالي(2):

- المؤسسة المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- المؤسسة الصغيرة: وهي التي تظم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

أما اللجنة الأوربية فقد ميزت بين المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية ... ولقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم "م.م.ص.م" فعرفت المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل (1) إلى (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أولا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، والمؤسسات الصغيرة هي تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل، ويكون رقم أعمالها ما بين 20 مليون و200 مليون دينارا جزائريا، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينارا جزائريا.

لكن هنالك دول استقر الرأي إلى الأخذ في الاعتبار بمبدأ حجم الاستثمارات عند تحديد مفهوم ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال أصبحت المشروعات المتوسطة في الهند تعرف "بالمشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية (750) ألف دولار و (65) ألف دولار للمشروعات الصغيرة ".

ثانيا: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلاتها:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وتعترضها جملة من المشاكل ينبغي الوقوف عندها.

1- مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم المميزات التي تختص بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكر ما يلي(3):

- سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.
- مركز للتدريب الذاتي: إن طابع هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها و العاملين فيها و ذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية و المالية و هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة و هو الشيء الذي ينمي قدراتهم و يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة و توسيع نطاق فرص العمل المتاحة.
- تعظيم الناتج المحلي و تنويع هيكل الناتج الصناعي: نعني بتعظيم الناتج المحلي بكفاءة رأس المال المستخدم و ذلك بقياس إنتاجية وحدة رأس المال (القيمة المضافة / رأس المال المستثمر).
- توفير الخدمات للصناعات الكبيرة : إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محددة ، أيدي عاملة) حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى: التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال: العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز"، يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية، ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل.
- إحداث التوازن بين المناطق: تعمل على إحداث نوع من العدالة في التنمية الإقليمية، إذ أنها تتمكن من الانتشار في العديد من الأقاليم مما يساعد على تنمية تلك الأقاليم واستقرار السكان فيها.

كما أنه ما لم يكن هنالك تعريف واضح ومتفق علية للصناعات الصغيرة والمتوسطة فهنالك مجموعة من السمات التي يمكن أن تميزها عن باقي الصناعة والتي يمكن إجمالها في:

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
- بساطة الهيكل التنظيمي حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.
- لا يحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشاريع لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجية المستخدمة .
- تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.
- تواضع جودة الإنتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم إدارة العمليات.

2– مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات ص.م مجموعة من المشكلات الهامة، أهم هذه المشكلات(4):

- مشاكل الائتمان والتمويل التي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات.
- من بين المشكلات التي واجهت هذه المؤسسات عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي والحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، والتوزيع غير المدروس للعقار مما صعب للمستثمرين الحقيقيين في هذا القطاع من توسيع نشاطاتهم.
- نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل ظروف المنافسة وشدتها بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، والمنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة.
- تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات ص.م إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية، ما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.
- معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الحرة وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المؤسسة باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية لا يستهان بها وهذا يتضح في النقاط التالية:

- المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات؛
- تساعد هذه المؤسسات على امتصاص معدلات البطالة وهذا من خلال توفير وظائف في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء؛
- أداة لمحاربة الفقر؛
- توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية؛
- تعتبر هذه المؤسسات البذرة الأساسية للمؤسسات الكبيرة؛

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقلا خصبا لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة؛
- المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام، وفي خلق القيمة المضافة؛
- المساهمة في ترقية الصادرات؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير العملة الصعبة والتقليل العجز في ميزان المدفوعات؛
- تنويع مصادر الدخل، وهذا من خلال تخفيض الواردات باستبدالها بصناعات محلية؛
- خلق عناقيد صناعية لتهيئة البيئة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

II– المحور الثاني: المناطق الصناعية في الجزائر

ارتبطت السياسة الصناعية تاريخيا مع حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا، والحجة في هذا المجال أن صناعات البلدان النامية لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أسس من الكفاءة لغياب أو قصر تجربتها في السوق، ولعدم إمكانية منافستها لصادراتها في أسواق الدول المتقدمة، أو واردات الدول المتقدمة في أسواقها المحلية.

كما أن الصناعات الناشئة في البلدان النامية لا تمتلك نفس التكنولوجيا السائدة في البلدان المتقدمة، و إن خبرات العاملين لديها من الإداريين والفنيين لا تقارن بتلك السائدة في البلدان المتقدمة.

وفي ظل هذا التفاوت في الإمكانيات التصنيعية ما بين البلدان النامية والمتقدمة فأن أي ضغط على الصناعات الناشئة للتنافس مع المنتجات الصناعية المناظرة للبلدان المتقدمة سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية سيترتب عليه خسارة وبالتالي عدم إمكانية الاستمرار بالسوق، وفي ظل هذه القناعة بدأت أغلب البلدان النامية، إن لم يكن جميعها، باستخدام العديد من أدوات السياسة الصناعية، لحماية الصناعات الناشئة.

أولا: مفهوم المناطق الصناعية:

إن النشاط الصناعي يمكن أن يقوم في موقع او أخر، إلا أن نجاح الصناعة في موقعها لا يمكن ضمانه إلا باختيار الصناعة المناسبة وإقامتها في الموقع المناسب، والتي تتهيأ فيه كل أو معظم مطالبها الموقعية فتتفوق في أهميتها على الصناعات الأخرى وهو ما يقود الى إنشاء مناطق صناعية والتي ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، المناطق الصناعية، و مهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات.

وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنات الصناعية، الميدان الصناعي، المجمع الصناعي، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات (5).

كما تعرف أيضا بأنها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها في منطقة جغرافية واحدة، وتتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو التكامل الأفقي للنشاطات المترابطة في نفس المراحل أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكاملية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطاع الغيار(6).

كما تعرف على أنها " نوع من أنواع التكتل الصناعي وذلك لوجود ترابط صناعي بين الصناعات المتقاربة، وأن مخرجات أحد هذه الصناعات تستخدم كمدخلات لمصنع أخر، أي هناك ارتباط تكنولوجي وإنتاجي، وتسمى هذه الاقتصاديات باقتصاديات التكتل وهي ذات مردودات إيجابية للمراكز الحضرية وللصناعات أيضا(7) ".

ثانيا: أنواع المناطق الصناعية:

يمكن للمناطق الصناعية أن تأخذ الأشكال والأنواع التالية (8):

1- **العناقيد الصناعية:** هي تجمعات (جغرافية- محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتجاورة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المتصلة والمرتبطة ببعضها البعض في مجال معين، بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لدعم وتشجيع التنافسية.

2- **التكتل الصناعي الحضري:** هو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عدد من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات.

3- **مجمعات الاستقطاب الصناعية:** هي تجمعات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن أن تصبح مراكز جذب العمل ورؤوس العمل والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة.

4- **المجمعات التعاونية للصناعات الصغيرة:** وهي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس المواد، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعات لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتقييس والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرات السعة الكبيرة، والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

5- **المجمعات الصناعية الريفية:** وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة)، وهي تتبنى السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة اللحوم والألبان والأعلاف؛

– صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، وتتوطن في مراكز متقاربة أو متلاصقة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية؛

– صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول؛

– مجموعة الصناعات الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

ثالثا: طرق ومعايير اختيار المنطقة الصناعية:

من أجل النهوض بالصناعة واستمراريتها وحتى تنسجم مع التطورات المستقبلية لا بد من توفر بعض المقومات في المناطق الصناعية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية(9):

- توفر المواد الخام اللازمة للصناعة؛
- توفر الأيدي العملة بمختلف قدراتها؛
- وجود الأسواق القريبة لتسويق المنتجات؛
- وجود شبكة المواصلات والطرق الخاصة؛
- جودة المناخ والتضاريس؛
- توفر الطاقة اللازمة؛
- توفر الخدمات والمرافق العامة.

إن اختيار المواقع الصناعية يخضع في الأساس إلى معايير معينة من شأنها أن تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المعايير نجد ما يلي(10):

1- **المعايير الوظيفية** من خلال التدرج الهرمي والعلاقات المكانية للمنطقة الصناعية مع المناطق المحيطة والتباعد بين المهن التي تتنافر مع بعضها البعض؛

2- المعايير الاجتماعية والتي من أهمها حفظ ومراعاة حقوق أهل المناطق القريبة من تلك التجمعات خاصة في استعمال الأراضي؛

3- المعايير البيئية ومراعاة تطبيق المعايير، القوانين، الأنظمة والشروط الخاصة بحماية البيئة؛

4- المعايير الاقتصادية بحيث تتقارب المهن المتشابهة في حيز مكاني للتقليل من الكلفة أثناء القيام بالعمليات الإنتاجية، حيث تهدف هذه المعايير إلى تحقيق النمو والتطور من خلال توفير وزيادة وتنوع فرص العمل والتشغيل.

رابعا: مراحل إنشاء المناطق الصناعية:

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة.

ولابد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهي بالتفصيل كما يلي(11):

1–مرحلة التخطيط : تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكن إقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الاستراتيجية لتقييم الأثر البيئي؛

2–مرحلة التصميم : وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة؛

3–مرحلة التشغيل : تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي.

خامسا: وضعية المناطق الصناعية في الجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3.(12)

1- **إدارة المناطق الصناعية:** يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

2- **تهيئة المنطقة الصناعية:** تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة يمكن ترتيبها كالتالي(13):

– هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة؛

– مؤسسات اقتصادية حسب الكيفية التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة؛

– عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

تجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

3- **تسيير المنطقة الصناعية:** حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد

المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها(14):

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U؛
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I؛

توجد بالجزائر 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار، وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، واد السمار الحراش بالجزائر والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ

إلا أن هذه المناطق قد شهدت ركودا خلال السنوات الأخيرة مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي، وعليه اتخذت السلطات جملة من الاجراءات لإعادة تنشيطها، حيث تم في إطار تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط تخصيص ما يقارب 2.7 مليار دينار مع نهاية سنة 2004 لتهيئة 70 منطقة صناعية على مستوى 17 ولاية تتوزع على الجهات الأربع للوطن.

كما تم تخصيص حوالي 5 مليار دينار في إطار برنامج الهضاب العليا من أجل توفير العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار، ويخص هذا البرنامج كل من ولاية تبسة وباتنة والأغواط والجلفة وسعيدة وتيارت والمسيلة، و لتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب 200 مليون دينار لتهيئة المناطق الصناعية لكل من ولاية بشار وأدرار وغرداية ومناطق النشاط لكل من ولاية تندوف وبسكرة وإليزي وورقلة وتمنراست والأغواط(15)

كما تقرر تغيير الإطار القانوني لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية وإعطائها صفة شركات ذات أسهم تسير ميزانيتها الخاصة، على أن يتم الفتح التدريجي لرأسمال هذه الشركات لصالح المتعاملين المتواجدين بهذه المناطق، وتلزم هذه الشركات بوضع بنك معلومات تضم كل المعطيات المتعلقة بالأراضي الصناعية لصالح المتعاملين الاقتصاديين من خلال إنشاء موقع الكتروني لهذا الغرض.

سادسا: العناقيد الصناعية:

يتلازم مفهوم العنقود مع مبدأ التنافسية حيث يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل للنشاطات الداعمة لها.

1-مفهوم العناقيد الصناعية:

يتمثل في تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، وقد ظهر مفهوم العناقيد الصناعية سنة 1990 على يد العالم الاقتصادي Michael Porter عند إصداره كتاب "الميزة التنافسية للأمم"، وقام بدراسة نماذج من المشروعات الصناعية حيث لاحظ وجود شبكة من علاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها مصطلح العناقيد الصناعية، التي تتمثل في توطين الصناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون، الممول، والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع ... الخ،

ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية.

ويظهر بورتر أن العناقيد الصناعية تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق:

- زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود؛
- قيادة الإبداع في مجال النشاط؛
- استحداث أعمال جديدة في المجال.

إذن نستنتج انه لا يوجد تعريف أساسي للعناقيد الصناعية فهي عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك.

2- سياسات دعم استراتيجية العناقيد الصناعية

2-1-السياسات اللازمة لخلق وتنمية العناقيد الصناعية

إن تفعيل استراتيجية العناقيد يتطلب العمل على جذب اهتمام الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى أهمية العنقود من خلال تحديد المزايا التي تعود من العمل في هذا الإطار. وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات والخطوات التي يجب إتباعها من أجل خلق وتمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين:

- مجموعة السياسات التي يجب إتباعها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود. فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية ومساندة الوحدات الأساسية الداخلة فيه وهي الشركات. وفي حالة اختيار أسلوب العنقود كاستراتيجية لتنمية المشروعات فإن أنواع المساندة المطلوب منحها للمؤسسات والمتمثلة في الدعم المالي والذي يرتبط بمدى قبول البنوك والمؤسسات المالية للاستجابة للحاجات التمويلية من اجل التوسع في الإنتاج والبحث، بالإضافة للدعم الفني والتكنولوجي وغيرها. إلا أن الاختلاف يكمن في أسلوب منح هذه المساعدات.
- السياسات المساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها، ففي بداية تكون العنقود فإن النمط السائد من العلاقات الصناعية يكون العلاقات الرأسية، بمعنى تعاون في شكل التزويد الخارجي بالمدخلات الوسيطة في سبيل إنتاج السلعة النهائية. ولهذا فإن العنقود يضم مجموعة من المنتجين في سلسلة القيمة المضافة لإنتاج هذه السلعة، مع ملاحظة أن الصلات الخارجية للعنقود تكون كبيرة لاستيراد المكونات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أو ذات المحتوى الرأسمالي العالي.

2-2-السياسات العامة لتحقيق أهداف العناقيد

تتبنى الدول دوما تنمية التجمعات لعدة أهداف استراتيجية، الإطار العام لها هو رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية الكلية، لكن تركيزها ينصب بشكل أساسي على عدد محدد من الأهداف كرفع القيمة المضافة وخفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر وجذب الاستثمارات الأجنبية والتطوير التكنولوجي. وتعمل العناقيد الصناعية ضمن السياسات والاستراتيجيات العامة الدولية لتحقيق هذه الأهداف الرئيسة، وقد تستهدف الدولة من تنمية العنقود أكثر من هدف استراتيجي بالتالي فإن العنقود سيعمل ضمن إطار عدد من السياسات المختلفة، ومن هذه السياسات:

- سياسات الوسيط Broker Policies: وتهدف لتنمية الروابط بين عناصر التجمع من خلال دور الجهات العامة في عقد الاجتماعات والتحالفات بين شركات وعناصر العنقود، ومن خلال تقوية دور الجهات العلمية وتبني الأبحاث والعمل على تطبيقها على أرض الواقع، ويهدف هذا النوع من السياسات لرفع القيمة المضافة.
- سياسات جانب الطلب Demand Side Policies: وتهدف إلى زيادة الانفتاح على الأفكار والابتكارات الجديدة، من خلال تشجيع البحث العملي وتشجيع الابتكارات لإنتاج منتجات جديدة، وتشجيع تبني أفضل المعايير التقنية للمنتجات عالية التقنية، وذلك من أجل تنمية الطلب على المنتجات. وتقوم بتقديم الدعم المادي لأبحاث ودراسات محددة لدى المؤسسات البحثية (وليس للمؤسسات مباشرة)، كما تشجع على تطوير الابتكارات السابقة وتحض على عدم الإطالة في سنوات حقوق الحماية الفكرية،
- سياسة التدريب Training Policies: وتهدف لتنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها، وهي شيء أساسي لإيجاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال وضع معايير مرتفعة للتعليم وكفاءة المعلمين، وإعفاء جهات التعليم الخاص من الضرائب، وتشجيع إنشاء الجهات البحثية والتدريبية المتخصصة في صناعة محددة،
- سياسة تنمية الروابط الدولية Promotion Of International Linkage: وتهدف هذه السياسة لرفع مستوى تكامل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التبادلات التجارية وجذب الاستثمارات والتقنيات الحديثة .

II– دور المناطق الصناعية من خلال العناقيد في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد ساهمت المناطق الصناعية في تهيئة الفرص للبقاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ما تتميز به من مرونة وحيوية أمام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية، حيث ترتب على دخول المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة للمنطقة صناعية ما المزيد من المزايا التي تساهم في دعم قدرة المناطق الصناعية على مواجهة المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة عملها في شكل منفصل، ويكمن الدور الايجابي للمناطق الصناعية في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحديث على العناصر التالية:

أولا: زيادة الإنتاجية: إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أي مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الدخول في عمليات إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن الدخول للمناطق الصناعية يساعد المؤسسات على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية وذلك بسبب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المؤسسات الداخلة في المنطقة وتتمثل في(16):

1-**سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية:** حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحلين الذين يعملون بالقرب من المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات. كذلك يسهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل.

2-**انخفاض تكاليف الصفقات:** يسهم التقارب الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض تكاليف الصفقات، وتتعلق تكاليف الصفقات إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف، فكلما انخفضت تكاليف الإنتاج، تزداد فرص المؤسسة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها، وعلى الجانب الأخر يؤدي انخفاض تكاليف الصفقات إلى إجبار المؤسسات على توجيه طاقاتها إلى خطوط الإنتاج الأكثر ربحية.

3-**انخفاض تكاليف النقل:** فالتركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية، وتؤدي هذه الميزة إلى توفير الوقت والنفقات وتحقيق جودة عالية في الإنتاج فضلا عن زيادة الإنتاجية والكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج.

4-**انخفاض تكاليف المخزون:** ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي والتي تعني قيام المؤسسة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها مؤسسات أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية، كأن تقوم المؤسسة بإنتاج المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها المنشأة الأخرى، والدي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون، وبالتالي تنخفض التكاليف والمخاطر الناجمة عن ذلك المخزون مما يسهم في دعم إنتاجية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: زيادة الحصة السوقية: حيث تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الانضمام للعنقود في إطار المناطق الصناعية من اجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المخلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة المؤسسة في الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العناقيد تمثل أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وبالتالي تمكن الموردين من الحصول على الأسعار المرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو المنفصلة التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

ثالثا: زيادة القدرة الابتكارية: حيث يسهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المؤسسات من الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الابتكارية في انخفاض تكاليف التجريب، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل المنطقة الصناعية المعينة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المؤسسات الداخلة في العنقود.

خلاصة:

يوما بعد يوم يزداد الدور المتعاظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويوما بعد يوم تثبت هذه المؤسسات أن لها أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة على حدا سواء، من خلال اسهامها في توفير المزيد من فرص العمل وتنمية القدر الصناعي وتشجع العمل الحر، كما أن صغر حجم هذه المؤسسات والذي كان في السابق يعيق نموها

وتطورها أضحى اليوم يمثل خاصية تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساعدتها على التكيف مع كل المتغيرات والصدمات المختلفة، ومن هنا تأتي أهمية المناطق الصناعية والعناقيد الصناعية خصوصا في احتواء هذا الخلل والنقص، حيث تقام هذه التجمعات لتضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون المساس باستقلاليتها وكيانها المنفرد، ودون إذابته أو دمجه، ويتم على مستوى هذه العناقيد و المناطق صنع جميع مكونات السلعة الواحدة، وقد أثبتت هذه المناطق عامة و العناقيد خاصة نجاعتها في التخفيف من حدة المضاربات و المنافسات، وتحفيز المؤسسات لتحسين جودة الإنتاج والارتفاع بمعايير الإنتاجية.

الهوامش والمراجع:

1- عباس المغني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى دعائم التنمية الصناعية في المملكة،،منتديات بوابة المرأة، http://www.womengateway.com/arwg/Qadhya+Almaraa/Tanmeya/alsagheera.htm

2- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل دعمها وتنميتها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص11.

3- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2004/3، ص24. بتصرف

4- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 24- 27 ربيع الأول 1424هـ الموافق ل25-28 ماي 2003، ص ص(421-423) بتصرف.

5- خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية – دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص 26.

الطبعة 1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 343. 6- هويشار معروف، "تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري"،

7- ماجد محمد، "أهمية اقتصاديات التكتل للمواقع الصناعية وأثارها على التنمية القومية والإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، العراق، 1990، ص 24.

8- زناد سهيلة، وبوعكريف زهير، مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة – المنطقة الصناعية بسطيف نموذجا-، الملتقى الوطني حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 22 و 23 أفريل 2014، ص 5.

9- وائل وجيه رضا البظ، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2004، ص 20.

10- وائل وجيه رضا البظ، 2004: محددات إنشاء المدن والمنطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غ م، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 23.

11- فليب جيجو وآخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية،2005 ، ص27 .

12- مخلوف بوجردة، 2006: العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، ص-ص-12-18.

13- مدحت كاظم القريشي، 2000: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.23-26

14- عيسات العربي، مرجع سابق، ص 06.

15- خبابة صهيب، مرجع سابق، ص 138.

16- مصطفى محمود عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية في المؤتمر السنوي العلمي السابع، حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن ، 2010، ص 3 .